



الديباجة

إن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

1. إذ يذكّر بأن ميثاق الأمم المتحدة يعلن إيمان الشعوب بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، ويؤكد تصميمها على أن تدفع بالبرقي الاجتماعي قُدماً وأن ترفع مستوى الحياة،
2. ويذكّر بأن لكل إنسان، وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر،
3. واقتراناً منه بأن ممارسة كل إنسان لحقوقه تتوقف على ما يتاح له من ظروف السلامة والحرية لتنمية وصون رفاهيته وقدراته البدنية والنفسية والاجتماعية،
4. وإذ يشدد على أن تخصيص الموارد وصلاحيات السلطة والمسؤولية فيما يخص التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، يجب أن يتم بدون تمييز قائم على نوع الجنس أو السن أو العوق أو أي أساس آخر، وذلك من أجل التغلب على الاستبعاد الذي تعانيه الجماعات المستضعفة أو المهمشة،
5. ويعترف بأن التنوع الثقافي في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة هو جزء من التراث غير المادي للإنسانية ويشتمل على الألعاب البدنية وأنشطة الترويح والرقص والألعاب والرياضات المنظمة والعفوية والتنافسية والتقليدية والتابعة للسكان الأصليين،
6. ويعترف بأن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة يمكن أن تحقق فوائد متنوعة للفرد والمجتمع في مجالات مثل الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز قدرات الشباب وتحقيق المصالحة والسلام،
7. ويؤيّد بأن توفير مستوى جيد من التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة هو أمر أساسي لكي تحقق هذه الممارسات كامل قدرتها على ترويح قيم من قبيل الروح الرياضية والمساواة والأمانة والامتياز والالتزام والشجاعة وروحية العمل كفريق واحترام القواعد والقوانين واحترام الذات والآخرين، وروحية الانتماء والتضامن على الصعيد الجماعي، بالإضافة إلى عناصر الترفيه والاستمتاع،
8. ويشدد على أنه من أجل تحقيق مستوى جيد للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، يجب أن ينتفع جميع العاملين والمهنيين والمتطوعين في هذا المجال، بقدر مناسب من التدريب والإشراف والإرشاد،
9. ويؤكد أن ممارسة اللعب في سن مبكرة مع الوالدين والمربين، والمشاركة في سن مبكرة في أنشطة جيدة للتربية البدنية، يعدان منطلقين أساسيين لتمكين الأطفال من تعلم المهارات والمواقف والقيم والمعارف والمفاهيم وأشكال الاستمتاع اللازمة للمشاركة مدى الحياة في أشكال النشاط البدني والرياضة وفي حياة المجتمع بوجه عام،

¹ تم اعتماده سنة 1978 بموجب قرار المؤتمر العام 2/4.5/1/20C، و تم تعديله سنة 1991 بقرار 10.1/26C ومراجحته سنة 2015 بقرار 43/38C. المزيد من المعلومات في الرابط <http://en.unesco.org/sportcharter>

10. ويشدد على ضرورة أن تسعى التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة إلى ترويج روابط أمتن بين الناس وتعزيز التضامن والاحترام المتبادل والتفاهم بينهم وتعزيز احترام نزاهة كل إنسان وكرامته،
11. ويصّر على أن العمل المنسق والتعاون بين الأطراف المعنية على كل المستويات يمثلان شرطاً لازماً لضمان حماية سلامة التربية البدنية وممارسات النشاط البدني والرياضة وحماية الفوائد التي يمكن أن تسفر عنها، من مثالب التمييز، والعنصرية، وكره المثليين، والترهيب، وتعاطي المنشطات، والتلاعب، والتدريب المفرط للأطفال، والاستغلال الجنسي، والاتجار، وممارسة العنف، وحماية المنافع المجتمعية للتربية البدنية وممارسات النشاط البدني والرياضة،
12. وإدراكاً منه لإمكانية إثراء التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة من خلال ممارستها بصورة مسؤولة في إطار بيئة طبيعية، ولأن ذلك يبعث على احترام موارد كوكب الأرض وعلى صون هذه الموارد واستخدامها بما يحقق أكبر الفوائد للبشرية جمعاء،
13. يعلن هذا الميثاق الدولي الذي يضع التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في خدمة التنمية البشرية، ويحث الجميع، وخصوصاً الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الرياضية، والكيانات غير الحكومية، وأوساط العمل التجاري، ووسائل الإعلام، والمربين، والباحثين، والمهنيين والمتطوعين في مجال الرياضة، والمشاركين وأخصائيي الدعم العاملين معهم، والحكام الرياضيين، والأسر، وجماهير المتفرجين، على الالتزام بهذا الميثاق ونشره من أجل أن تصبح مبادئه حقيقة واقعة للبشر جميعاً.

* * *

المادة 1 - إن ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة حق أساسي للجميع

- 1-1 إن لكل إنسان حقاً أساسياً في ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة بدون التعرض للتمييز على أساس الانتماء الإثني، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو اعتبارات الملكية، أو على أي أساس آخر.
- 2-1 يجب أن تدعم كل المؤسسات الحكومية والرياضية والتربوية حرية الفرد في تنمية رفاهته وقدراته البدنية والنفسية والاجتماعية من خلال ممارسة أنشطة التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة.
- 3-1 يجب أن تتوافر لكل إنسان، ولا سيما الأطفال قبل سن التعليم المدرسي، وكذلك النساء والفتيات والمتقدمين في السن والمعوقين والسكان الأصليين، فرص جامعة ومكيفة وآمنة للمشاركة في أنشطة التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة.
- 4-1 لكل فتاة ولكل امرأة الحق في الانتفاع بفرص متكافئة للمشاركة والانخراط في جميع مستويات الإشراف وصنع القرار في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، سواء كان ذلك لأغراض الترويج أو تحسين الوضع الصحي أو تحقيق مستوى عال في الأداء، ويجب إنفاذ هذا الحق بشكل فعال.
- 5-1 يمثل التنوع في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة سمة أساسية تعبر عن قيمة هذه الأنشطة وجاذبيتها. وتعد الألعاب والرقصات والرياضات التقليدية والخاصة بالسكان الأصليين، حتى في أشكالها الحديثة والمستجدة، تعبيراً عن التراث الثقافي للعالم ويجب حمايتها وتعزيزها.

6-1 يجب أن تتوفر لكل إنسان إمكانية الوصول في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة إلى مستوى الأداء الذي يتناسب مع قدراته واهتمامه.

7-1 يجب أن يحدد كل نظام تعليمي المكان ومستوى الأهمية اللازمين للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة من أجل إقامة توازن بين الأنشطة البدنية والعناصر الأخرى للتربية، وتعزيز الروابط بين هذه الأنشطة البدنية وهذه العناصر الأخرى. كما يجب أن يكفل النظام التعليمي تقديم دروس جيدة وجامعة في مجال التربية البدنية، ويفضل أن يكون ذلك على أساس يومي، كجزء إلزامي من التعليم الابتدائي والثانوي، وأن يكفل اضطلاع فعاليات الرياضة والنشاط البدني في المدارس وفي سائر المؤسسات التعليمية بدور أساسي في مجريات الحياة العادية اليومية للأطفال والشباب.

*

المادة 2 - إن بإمكان التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة أن تحقق تشكيلة واسعة النطاق من الفوائد للأفراد والجماعات المحلية والمجتمع بوجه عام

1-2 إن بإمكان التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة، حين يتم تنظيمها وتدريبها وتزويدها بالموارد وممارستها على النحو الملائم، أن تقدم إسهامات متميزة في سبيل تحقيق تشكيلة واسعة النطاق من الفوائد للأفراد والأسر والجماعات المحلية والمجتمع بوجه عام.

2-2 إن بإمكان التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن تضطلع بدور هام في تنمية الدراية البدنية لدى المشاركين فيها وفي تنمية رفاههم وحالتهم الصحية وقدراتهم من خلال تحسين قدرتهم على التحمل وزيادة قوتهم وتنمية مرونتهم وقدراتهم في التنسيق والتوازن والتحكم على مستوى الحركة. فتعد القدرة على السباحة مهارة أساسية بالنسبة إلى أي شخص يتعرض لمخاطر الغرق.

3-2 إن بإمكان التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن تحسّن الصحة العقلية والرفاهية والقدرة النفسائيتين لدى الأفراد من خلال زيادة ثقتهم في مقدراتهم البدنية وتعزيز اعتدادهم بالنفس وكفاءتهم البدنية وذلك من خلال الحد من شعورهم بالإجهاد والقلق ومن قابلية الإصابة بالانهايار العصبي، ومن خلال زيادة قدراتهم الذهنية وتنمية مجموعة كبيرة من المهارات والمواقف لديهم، تتعلق بأمور مثل التعاون والاتصال والقدرة القيادية والانضباط وروحية العمل كفريق، وهي مهارات ومواقف تسهم في تنمية الحرص على تحقيق النتائج في مجالات المشاركة والتعلم وغيرها من مجالات الحياة.

4-2 إن بإمكان التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن تدعم الرفاه الاجتماعي للفرد وقدراته عن طريق تمكينه من إقامة وتعزيز الروابط على صعيد المجتمع المحلي والعلاقات مع الأسرة والأصدقاء والأقران، مما يولد الشعور بالانتماء ويشجع القبول وينمي مواقف وسلوكيات اجتماعية إيجابية ويجمع بين أناس من ثقافات وحلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة في إطار واحد معاً في السعي إلى تحقيق غايات ومصالح مشتركة.

5-2 إن بإمكان التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن تسهم في وقاية الأشخاص المعرضين لمخاطر إدمان العقاقير والكحول، وإساءة استعمال التبغ، والجنوح، والاستغلال، والفقر المدقع، وفي إعادة تأهيلهم.

2-6 إن بإمكان التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن تحقق، بالنسبة إلى المجتمع بوجه عام، فوائد كبيرة في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية والاقتصادية. فإن موازنة نمط نشيط للحياة يساعد في درء الإصابة بأمراض القلب ومرض السكري والسرطان والسمنة، كما يمكن أن يحد من احتمالات الوفاة في سن مبكرة. وهي تحد، بالإضافة إلى ذلك، من التكاليف المرتبطة بالصحة وتزيد الإنتاجية وتعزز المشاركة المدنية والتلاحم الاجتماعي.

*

المادة 3 - يجب أن تشارك كل الجهات المعنية في تكوين رؤية استراتيجية وتحديد خيارات وأولويات للسياسة العامة

3-1 إن وجود رؤية استراتيجية عن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة هو شرط لازم لموازنة تأثير الخيارات والأولويات التي تعتمد على صعيد السياسة العامة، ولتحقيق المستوى الأمثل لهذا التأثير.

3-2 إن جميع الأطراف المعنية، وخصوصاً السلطات الوطنية والمحلية المسؤولة عن الرياضة، والتربية، والشباب، والصحة، وأشكال الترويج النشط، والتنمية، والتخطيط الحضري، والبيئة، والمواصلات، وقضايا مراعاة الجنسين والعوق، والمنظمات الدولية الحكومية، والحركة الأولمبية والحركة الأولمبية للمعوقين، والمنظمات الرياضية، والكيانات غير الحكومية، وأوساط العمل التجاري، ووسائل الإعلام، والمربين، والباحثين، والمهنيين والمتطوعين في مجال الرياضة، والمشاركين فيها وأخصائيي الدعم العاملين معهم، والحكام الرياضيين، والأسر، وجماهير المتفرجين، يتشاطرون جميعاً مسؤولية تنمية ودعم السياسات الخاصة بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة.

3-3 يجب أن تتخذ السلطات العامة على جميع المستويات وكذلك الهيئات التي تعمل بالإنابة عن هذه السلطات، تدابير لإعداد وتطبيق تشريعات ولوائح تنظيمية وأن تضع خططاً لتنمية الرياضة تقوم على أهداف واضحة، وأن تعتمد تدابير أخرى لتشجيع التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، بما في ذلك توفير المساعدة المادية والمالية والتقنية.

3-4 يجب أن توفر الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة دعماً خاصاً لقطاع العمل الطوعي، وذلك لضمان استمرار نموه ومشاركته، وتعزيز احترام حرية التجمع، والاعتراف بإسهام هذا القطاع في الثقافة الديمقراطية.

3-5 إن الاستثمار المستدام في مجال التربية البدنية هو عنصر أساسي من التزام جميع البلدان بالتربية والرياضة، وينبغي حماية وتعزيز الميزانيات العامة التي تخصص لتوفير برامج جيدة للتربية البدنية.

3-6 ينبغي أن تقوم الدول والمدن التي تفكر في استضافة أحداث رياضية هامة بإدراج هذه الخيارات في استراتيجيتها الطويلة الأجل بشأن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، وذلك من أجل المحافظة على المشاركة في أشكال النشاط البدني وتعزيز هذه المشاركة، والمساعدة في تحسين التلاحم الاجتماعي.

*

المادة 4 - يجب أن تستشير برامج التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة الرغبة في المشاركة فيها مدى الحياة

4-1 يجب أن تليي برامج التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة احتياجات الأشخاص الذين يمارسون فعاليات هذه البرامج وأن تكون ملائمة لمواصفاتهم الشخصية في مختلف مراحل حياتهم.

- 2-4 ينبغي إعطاء الأولوية للتجارب الإيجابية في ممارسة اللعب وألعاب المباراة في المراحل المبكرة من العمر بالنسبة إلى الجميع من أجل إرساء الأساس اللازم من المعارف والمهارات والمواقف والدوافع الذي يكفل استمرارية المشاركة مدى الحياة في الأنشطة البدنية والرياضة.
- 3-4 إن التربية البدنية، بوصفها المجال الوحيد المعني في المناهج المدرسية بتنمية كفاءة الطلاب وثقتهم في مضمار الرياضة والنشاط البدني، توفر منفذاً لتعلم المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لممارسة أشكال النشاط البدني والرياضة مدى الحياة؛ وينبغي أن تكون دروس التربية البدنية الجيدة والجامعة والتي يقدمها معلمون مؤهلون في التربية البدنية، مادة إجبارية في جميع مستويات الصفوف المدرسية والمراحل التعليمية.
- 4-4 يجب أن تخضع السياسات والبرامج الخاصة بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، للرصد والتقييم بصورة منتظمة من جانب الوكالات الوطنية المناسبة بغية تقييم ما إذا كانت هذه السياسات والبرامج تلبي احتياجات المستفيدين المقصودين منها.

*

- المادة 5 - يجب أن تضمن جميع الأطراف المعنية أن أنشطتها تتسم بالاستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- 1-5 يجب على الجهات المزودة لفعاليات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، وكذلك الجهات التي تنظم الأحداث الرياضية، عند اضطلاعها بالتخطيط لهذه الفعاليات والأحداث أو بتنفيذها أو تقييمها، أن تولي المراعاة اللازمة لمبدأ الاستدامة الشامل، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الرياضي.
- 2-5 على الرغم من أن تنامي استهلاك السلع الرياضية يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد العالمي، يجب أن ينهض هذا القطاع الصناعي بمسؤولية تنمية واعتماد الممارسات الاجتماعية والمراعية للبيئة.
- 3-5 ينبغي حظر أي أنشطة ذات تأثير سلبي على البيئة، سواء كانت تمارس في قاعات أو في الهواء الطلق. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق مالكي البنى الأساسية الرياضية تقضي بأن يتجنبوا أي إهمال في التصرف يعرض المتفرجين للخطر، أو يسبب الضوضاء أو الهدر، أو ينطوي على استخدام مواد كيميائية، أو قد يسبب أي أضرار أخرى للطبيعة.
- 4-5 يجب أن تحرص جميع الأطراف المشتركة في تنظيم أحداث رياضية هامة - وخصوصاً مالكي الحدث المعني والسلطات العامة والمنظمات الرياضية والجهات التجارية ووسائل الإعلام- على ضمان توريث المجتمعات المحلية المضيفة تجهيزات مستدامة من حيث التكاليف المالية والتأثير البيئي والاجتماعي، مع ضمان إمكانية الاستخدام للبنية الأساسية بعد الحدث، واستدامة التأثير الذي ينجم عن الحدث على صعيد المشاركة في الرياضة والنشاط البدني.

*

- المادة 6 - إن أنشطة البحث واستخدام الشواهد والتقييم هي عناصر لا غنى عنها لتنمية التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة
- 1-6 يجب أن تستند القرارات الخاصة بالسياسة العامة إلى شواهد واقعية وجيئة. فإن النجاح في رسم سياسة جيدة يعتمد على توافر معلومات جيدة للغاية يتم جمعها من مصادر متنوعة، بضمنها البحوث العلمية ومعارف الخبراء ووسائل الإعلام والمشاورات التي تجرى مع الأطراف المعنية وعمليات تقييم ورصد السياسات والبرامج السابقة.
- 2-6 ينبغي أن تضطلع الحكومات والأطراف المعنية الرئيسية بإجراء ودعم البحوث في مجالات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة.

3-6 ينبغي أن تلتزم أنشطة البحوث والتقييم بالمعايير الأخلاقية القائمة وأن ترفض التطبيقات غير المناسبة في مجالات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، مثل تعاطي المنشطات أو الغش أو غير ذلك من أشكال السلوك السيء.

4-6 من الجوهري أن يتم جمع ونشر نتائج البحوث والدراسات التقييمية وغير ذلك من الوثائق عن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. وينبغي نشر نتائج البحوث العلمية والتقييمات على نحو ييسر الانتفاع بها وفهمها ويبين حدودها للأطراف المعنية التي يهمها الأمر ولعمامة الجمهور.

5-6 إن بإمكان وسائل الإعلام أن تضطلع بدور أساسي في توفير المعلومات عن أهمية التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة بالنسبة إلى المجتمع وعمما تنطوي عليه من قيم أخلاقية وفوائد، وفي التوعية بهذه الأهمية والقيم والفوائد. وتعد زيادة التعاون بين وسائل الإعلام والأوساط العلمية والأطراف المعنية الأخرى من أجل إثراء النقاش وعمليات صنع القرار مسؤولية مشتركة وفرصة متاحة للجميع.

*

المادة 7 - يجب إناطة تعليم التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة وتوجيهها وإدارتها بموظفين مؤهلين

1-7 يجب أن تتوفر لدى جميع الأشخاص الذي يضطلعون بالمسؤولية المهنية عن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة المؤهلات المناسبة والتدريب الملائم، وأن تتوفر لهم إمكانيات الانتفاع الدائم بتنمية قدراتهم المهنية.

2-7 يجب أن يجري حشد وتدريب جميع العاملين في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة بأعداد كافية بما يكفل حصولهم ومحافظةهم على الكفاءة اللازمة لضمان اضطلاعهم بالتنمية الكاملة لجميع الأشخاص الذين يتولى هؤلاء العاملون مسؤوليتهم، ولضمان سلامة هؤلاء الأشخاص. وينبغي منح العاملين المدربين على هذا النحو الاعتراف المهني الذي يتناسب مع المهام التي يؤديونها.

3-7 ينبغي إتاحة التدريب والإشراف المناسبين للمتطوعين العاملين كموجهين وموظفين وأخصائيي دعم، نظراً لما يتمتعون به من مكانة بوصفهم مورداً قيماً للقطاع، وذلك من أجل أن يؤديوا مهام أساسية، ويسيروا المزيد من المشاركة، ويكفلوا تنمية وسلامة المشاركين، ويشجعوا الانخراط الواسع النطاق في العمليات الديمقراطية وفي حياة المجتمع المحلي.

4-7 ينبغي أن تتوفر فرص خاصة للتدريب الجامع والمطوّع، عبر جميع مستويات المشاركة.

*

المادة 8 - إن توفير الأماكن والمرافق والتجهيزات الملائمة والمأمونة هو أمر أساسي لتوافر مستوى جيد من التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة

1-8 يجب توفير الأماكن والمرافق والتجهيزات وخيارات الزي الملائمة والحفاظ عليها من أجل تلبية احتياجات المشاركين في فعاليات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة المرتبطة باعتبارات المناخ والثقافة ونوع الجنس والسن والعوق.

2-8 ينبغي أن تقوم السلطات العامة والمنظمات الرياضية والمدارس والمؤسسات الأخرى التي تدير المرافق على جميع المستويات بالعمل معاً من أجل تصميم وتوفير المنشآت والمرافق والتجهيزات الخاصة بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، وضمان استخدامها على الوجه الأمثل، مع مراعاة ما تتيحه البيئة الطبيعية من إمكانيات.

- 3-8 ينبغي أن تتيح أماكن العمل الخاصة والعامة إمكانات لممارسة الأنشطة البدنية والرياضة، وذلك من خلال وضع المرافق والعاملين والحوافز بالشكل الملائم تحت تصرف المستخدمين فيها على جميع المستويات، لتسهم بذلك في رفاههم وتحسين إنتاجيتهم.
- 4-8 بغية مساندة وتنمية نمط حياة نشيطة وصحية للمواطنين والمحافظة عليه، ينبغي أن تدرج السلطات العامة إمكانات ممارسة النشاط البدني في جميع عمليات التخطيط الحضري والريفي والتخطيط الخاص بوسائل النقل.
- 5-8 عند إقامة وصيانة وإدارة مرافق وأماكن عامة لمزاولة أنشطة التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة، يجب أن تحرص السلطات المسؤولة عن البنى الأساسية للرياضة ومالكو هذه البنى على تأمين أكبر قدر ممكن من الكفاءة في استهلاك الطاقة واستخدام الموارد، مع الحد إلى أدنى مستوى ممكن من التأثير بشكل سلبي على البيئة الطبيعية المحيطة بهذه البنى.

*

المادة 9 - تمثل السلامة وإدارة المخاطر شرطين لازمين لتوفير الجودة

- 1-9 يجب أن تجري فعاليات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في بيئة مأمونة تحمي كرامة جميع المشاركين وحقوقهم وصحتهم. فإن الممارسات والأحداث التي يشوبها قصور في الأمان أو تنطوي على مخاطر بصورة غير ملائمة، تتعارض مع عنصر النزاهة والفوائد الممكنة للتربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة، وتتطلب مواجهتها بصورة حازمة وعاجلة.
- 2-9 إن ضمان السلامة وإدارة المخاطر يتطلب من جميع الأطراف المعنية أن تعمل على تخليص التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة من الممارسات التي تحد من إمكانات انتفاع المشاركين والمتفرجين والمربين، ولا سيما الجماعات الأشد عرضة للتأثر في المجتمع، كالأطفال والشباب والمتقدمين في السن والنساء والأشخاص المعوقين والمهاجرين والسكان الأصليين، أو التي تضر بهم. وتشمل الممارسات الضارة التمييز، والعنصرية، وكره المثليين، والترهيب، وتعاطي العقاقير، والتلاعب، والحرمان من التعليم، والتدريب المفرط للأطفال، والاستغلال الجنسي، والاتجار، وممارسة العنف.
- 3-9 إن بإمكان التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة أن تكون أداة قوية للوقاية من الظاهرة العالمية المتمثلة في ممارسة العنف القائم على نوع الجنس، وذلك من خلال معالجة الأسباب الكامنة في جذور هذه الممارسة، وخصوصاً انعدام المساواة بين الجنسين، وتأثير الأعراف الاجتماعية الضارة، وانتشار التصورات النمطية عن الجنسين.
- 4-9 من الأهمية بمكان أن تكون جميع الأطراف المعنية بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، بما يشمل المشاركين والإداريين والمعلمين والموجهين والآباء، على وعي بالمخاطر الكامنة، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال، في أساليب التدريب والتنافس التي تنطوي على خطورة أو ليست ملائمة، وكذلك في مختلف أنواع الضغوط النفسية.

*

المادة 10-1 يجب أن تكون حماية وتعزيز النزاهة والقيم الأخلاقية للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة شاغلاً دائماً يهتم الجميع
10-1 يجب حماية جميع أشكال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة من ضروب سوء التصرف فيها. فإن ظواهر مثل ممارسات العنف
وتعاطي المنشطات والاستغلال السياسي والفساد والتلاعب بالمباريات الرياضية تعرّض مصداقية ونزاهة التربية البدنية وأشكال النشاط البدني
والرياضة للخطر وتخل بوظائفها التربوية والإنمائية وبدورها في تعزيز الصحة. ويجب أن يتعاون المشاركون في هذه الفعاليات، بما فيهم الحكام
الرياضيون والسلطات العامة، وهيئات إنفاذ القانون، والمنظمات الرياضية، وكلاء المراهنات، وأصحاب الحقوق ذات الصلة بالرياضة، ووسائل
الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والإداريون، والمربون، والأسر، وممارسو المهن الطبية، وغيرهم من الأطراف المعنية، بغية التصدي بصورة
منسقة للأخطار التي تحيق بالنزاهة.

10-2 يجب بذل كل الجهود من أجل مكافحة الآثار الضارة للمنشطات وحماية قدرات ورفاه المشاركين من الناحية البدنية والنفسية
والاجتماعية، مع حماية مزايا الروح الرياضية والمنافسة، ونزاهة الأوساط الرياضية، وحقوق الناس المعنيين على جميع المستويات. ويجب أن تضطلع
السلطات المختصة على الصعيدين الدولي والوطني بتطبيق القواعد المعتمدة عالمياً بشأن مكافحة المنشطات تطبيقاً يشمل كل مستويات الأداء.

10-3 إن التلاعب بالمباريات الرياضية يزعزع القيم الأساسية للرياضة. ويتيح هذا التلاعب، مقترناً بالمراهنات، فرصاً للمتاجرة الواسعة
النطاق لصالح الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. فيجب اتخاذ تدابير فعالة لتشجيع التعاون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل مكافحة
التلاعب بالمباريات الرياضية، كما يجب التصدي لهذا التلاعب على الصعيد العالمي بصورة منسقة تتماشى مع أحكام الصكوك الدولية ذات
الصلة.

10-4 يجب أن تقوم كل المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة بتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة، التي
تتضمن الشفافية والديمقراطية في إجراء الانتخابات وعمليات صنع القرار، والتشاور المنتظم مع مجموعات الأطراف المعنية، وقواعد واضحة
لإعادة توزيع الأموال، والتطبيق الصارم لمبادئ المساءلة والشفافية.

10-5 يجب على كل رب عمل في مجالات التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن يراعي على النحو الواجب الصحة النفسية
والبدنية لمستخدميه، بما فيهم الرياضيين المحترفين. ويجب احترام اتفاقيات العمل الدولية وحقوق الإنسان الأساسية، وخصوصاً من أجل تجنب
عمل الأطفال والاتجار بالبشر.

10-6 بغية الحد من مخاطر الفساد والإنفاق المفرط في حالات الأحداث الرياضية الهامة، يجب أن تتخذ الجهات المالكة للحدث والسلطات
العامة وغيرها من الأطراف المعنية تدابير لضمان أقصى قدر ممكن من الشفافية والموضوعية والإنصاف في عمليات طرح المناقصات والتخطيط
والاستضافة، المرتبطة بهذه الأحداث.

10-7 من حق السلطات العامة التي تساهم بتقديم دعم مالي أو مادي أو غير ذلك إلى مزودي خدمات التربية البدنية وأشكال النشاط
البدني والرياضة، ومن واجبها أيضاً أن تقوم بمراجعة حسابات هذه الجهات للتأكد من حسن استخدام الموارد التي قدمتها السلطات العامة
بالإنابة عن المجتمع، وأن تراقب هذا الاستخدام.

10-8 إن السلطات العامة والمنظمات الرياضية مدعوة إلى تطوير تعاونها بروح من الاحترام المتبادل، وإلى الحد بأكبر قدر ممكن من مخاطر التنازع، وذلك من خلال التحديد الواضح لوظائف كل طرف منهما وحقوقه القانونية والمسؤوليات المشتركة بينهما في مجال الترية البدنية والنشاط البدني والرياضة.

10-9 إن برامج الوقاية، التي تشمل التعليم القائم على أساس القيم وتقديم المعلومات، تتسم بأهمية أساسية. وينبغي أن تشجع هذه البرامج اعتماد مواقف إيجابية إزاء مكافحة المنشطات في مجال الرياضة، واعتماد مواقف سلبية إزاء ممارسات التلاعب والفساد وإساءة التصرف والاستغلال، وينبغي توفيرها للمشاركين، بما فيهم الحكام الرياضيين والسلطات العامة وهيئات إنفاذ القانون والمنظمات الرياضية ووكلاء المراهنتات ومالكي الحقوق ذات الصلة بالرياضة، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والإداريين، والمرين، والأسر، ومزاوي المهنة الطبية، والأطراف المعنية الأخرى.

10-10 ينبغي للسلطات العامة والمنظمات الرياضية أن تشجع وسائل الإعلام على مناصرة وحماية النزاهة في مجال الترية البدنية والنشاط البدني والرياضة. وإن وسائل الإعلام مدعوة إلى الاضطلاع بدورها باعتبارها جهات مستقلة تراقب وتنقد الأحداث والمنظمات والأطراف المعنية، وتزود الجمهور بالمعلومات عن فوائد الترية البدنية والنشاط البدني والرياضة وعمما تنطوي عليه هذه الفعاليات من مخاطر ومن قيم تربوية.

*

المادة 11 - إن بإمكان الترية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة أن تضطلع بدور هام في تحقيق التنمية والسلام وأهداف مراحل ما بعد النزاع وما بعد الكوارث

11-1 ينبغي أن تهدف مبادرات تسخير الرياضة لخدمة التنمية والسلام إلى القضاء على الفقر، وتدعيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والأمن، وثقافة السلام، واللاعنف، والحوار، وتسوية النزاعات، والتسامح، وعدم التمييز، والدمج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وسيادة حكم القانون، والاستدامة، والوعي البيئي، والصحة، والتعليم، ودور المجتمع المدني.

11-2 ينبغي تشجيع مبادرات تسخير الرياضة لخدمة التنمية والسلام واستخدامها لدعم درء النزاعات، ودعم أنشطة ما بعد النزاع وما بعد الكوارث، وبناء المجتمع المحلي، وتعزيز الوحدة الوطنية، وغير ذلك من الجهود التي تسهم في فعالية أداء المجتمع المحلي وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

11-3 ينبغي أن تكون مبادرات تسخير الرياضة لخدمة التنمية والسلام مبادرات جامعة تراعي الثقافة، وقضايا الجنسين، والأشخاص المتقدمين في السن، والمعوقين، وتشتمل على آليات قوية للرصد والتقييم. وينبغي أن تشجع هذه المبادرات الشعور بملكية المشروعات على الصعيد المحلي وأن تتضمن نفس مبادئ الاستدامة والنزاهة التي تنطوي عليها المبادرات الأخرى في مجال الترية البدنية والنشاط البدني والرياضة.

*

المادة 12 - إن التعاون الدولي شرط لازم لتوسيع نطاق الترية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة وزيادة تأثيرها

12-1 ينبغي أن تعمل الأطراف المعنية، من خلال التعاون وإقامة الشراكات على المستوى الدولي، على تسخير الترية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة لخدمة التنمية والسلام والتضامن والصداقة بين الأفراد وفيما بين الجماعات المحلية والأمم.

2-12 ينبغي تسخير التعاون والشراكات على المستوى الدولي لأغراض الترويج الفعال على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لأهمية إسهامات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك مع مساندة تبادل البحوث والشواهد ذات الصلة.

3-12 إن التعاون وإقامة الشراكات على المستوى الدولي بين السلطات العامة والمنظمات الرياضية وغيرها من المنظمات غير الحكومية هما عاملان أساسيان للحد من أشكال التفاوت القائمة بين الدول وداخل البلد الواحد في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة والبرامج التربوية والتشجيع على تنمية المهارات، ومن خلال المؤشرات وغير ذلك من أدوات الرصد والتقييم المستندة إلى المبادئ الدولية المنصوص عليها في هذا الميثاق.